

ظاهرة تأنيث الفقر في الدول العربية: الأسباب وكيفية المواجهة – رؤية تحليلية سوسيولوجية –

The phenomenon of feminization of poverty in the Arab countries: causes and methods of confrontation. Sociological analytical vision

أ. وهيبة آيت اعمر مزيان، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

aitouahiba@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2020/01/06)، تاريخ المراجعة: (2020/03/03)، تاريخ القبول: (2020/03/21)

Abstract :

ملخص :

Class poverty has become one of the forms of poverty that characterizes modern societies, especially the poverty of women or what is known as the phenomenon of feminization of poverty. According to some studies, the number of poor women is constantly growing , in recent times ,which made many interested people express their concern of this issue, that has become alarming to what It carries risks from these societies, especially since women represent half of society.

The majority of researchers' interests focused on searching for the reasons behind the spread of this phenomenon, especially in the Arab countries, which were linked to changes in the social and cultural construction, and the economic structure, and it negatively affected women and their living conditions deteriorated and worsened; therefore, addressing this phenomenon has become a social necessity based on Empowering women and building their capabilities in order to help them to get out of poverty, or not to falling to it, and reaching real development depends primarily on caring for women and their issues. thus, we will try in this paper to address the most prominent issues that have been raised about the phenomenon of the feminization of poverty, its causes and ways to face it.

Keywords: Feminization of poverty; gender discrimination; empowerment; microfinance programs.

أضحى الفقر الفتوي يمثل أحد أشكال الفقر الذي يميز المجتمعات الحديثة، لاسيما فقر النساء أو ما يعرف بظاهرة تأنيث الفقر وحسب بعض الدراسات فإن عدد النساء الفقيرات في تنام مستمر في الآونة الأخيرة- مما أبدى العديد من المهتمين تخوفهم من هذه القضية التي أصبحت تنذر بالخطر لما تحمله من مخاطر على هذه المجتمعات ، خاصة وأن المرأة تمثل نصف المجتمع.

ولقد انصبت جل اهتمامات الباحثين حول البحث عن الأسباب الكامنة خلف انتشار هذه الظاهرة وبالأخص في الدول العربية والتي ارتبطت بتغيرات الحاصلة في البناء الاجتماعي والثقافي، والهيكلي الاقتصادي، فأثرت بشكل سلبي على النساء وتدهورت أوضاعهن المعيشية وازدادت سوءا؛ فبالتالي أصبح التصدي لهذه الظاهرة ضرورة اجتماعية تقوم على تمكين المرأة وبناء قدراتها من أجل مساعدتها للخروج من الفقر، أو عدم الوقوع فيه. فالوصول إلى التنمية الحقيقية يعتمد بالدرجة الأولى على الاهتمام بالمرأة وقضاياها.

وعلى اثر ذلك سوف نحاول في هذا المقال أن نتطرق إلى أبرز القضايا التي أثّرت حول ظاهرة تأنيث الفقر وأسبابها وطرق مواجهتها.

الكلمات المفتاحية: تأنيث الفقر؛ التمييز بين الجنسين؛

التمكين؛ برامج التمويل المصغر.

* المؤلف المراسل: أ. وهيبة آيت اعمر مزيان، الإيميل: aitouahiba@yahoo.com

مقدمة:

لقد مر العالم أجمع في السنوات الأخيرة بسلسلة من التحولات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي التي تقودها العولمة، حيث امتد تأثيرها إلى كافة شرائح المجتمع، إلا أن تأثيرها كان أشد وطأً على المرأة، على الرغم من موجات التحرر الفكري و منظمات حقوق الإنسان التي تتادي بالاهتمام بقضايا المرأة وتحسين أوضاعها، حيث أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة (1997) بأن النساء أكثر عرضة للفقر بسبب التباين الكبير بين الجنسين؛ إذ تمثل النساء 45% من أممي العالم، ونحو 70% من فقرائه، بسبب التمايز في الأجور بينهن وبين الرجال، وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الضرورية (محرم، 2012، ص. 1196). وكذلك بسبب العادات التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة في عمليات التنمية، واتخاذ القرار وإقصاء المرأة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولقد أثّرت العديد من الأسئلة في المجتمعات العربية حول ما إذا تضمنت جهود التنمية كل الجماعات الاجتماعية، أم أدت إلى تهميش بعض منها، بما فيهم المرأة، هذا التهميش يؤدي لا محالة إلى هدر مقومات التنمية التي من المفروض أن تقوم على مشاركة كل القوى البشرية دون استثناء، من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، باعتبار أن إتاحة الفرص أكثر إنصافاً خاصة للمرأة وتمكينها من الحصول على التعليم والعمل، والصحة، والمشاركة السياسية سيكون له أثر كبير في تنميتها البشرية، فالاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من ممارسة خياراتها ربما أضمن طريق لتصدي للفقر بشكل عام.

بناءً على ما سبق نحاول في هذا المقال أن نتناول ظاهرة تأنيث الفقر في المجتمع العربي، وأهم العوامل المسببة في انتشار هذه الظاهرة، بأبعادها المختلفة، والتطرق إلى أهم الاستراتيجيات اللازمة للحد منها.

1. مفهوم تأنيث الفقر:

يعد مصطلح تأنيث الفقر من المصطلحات الدخيلة على المجتمعات العربية والإسلامية، حيث كان ينسب إلى الدول الغربية التي تتميز بانحلال الروابط الاجتماعية والزواج غير الشرعي، فيتخلّى الرجل على الزوجة والأبناء وخاصة إذا كانت المرأة غير عاملة، فتتحمل أعباء الأطفال وتعيش ظروف متدنية وأسوأ حالات الفقر. لكن في الفترة الأخيرة أصبحت ظاهرة تأنيث الفقر تميز كل الدول لاسيما العربية منها. ويقصد بتأنيث الفقر، أن معدلات الفقر وحدثه لدى النساء أعلى منها لدى الرجال بسبب انشغال النساء في القيام بأدوار الغير مدفوعة الأجر، وهو ما أدى إلى تركيز المال في أيدي الرجال في مقابل فقر النساء (محمد حلمي كاميليا، سبتمبر 2012، مفهوم مصطلح تمكين المرأة، نقلاً يوم 2016/03/03 ومن الرابط: <http://lcwc.org/lagna/php?id=1038>). وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1997 يعتبر فقر المرأة بأنه: فرص أقل... وعدم تكافؤ الفرص في فرص التعليم،

والعمالة، وملكية الأصول (للمرأة)، ويعني: إتاحة فرص أقل للمرأة، كما أن من شأن الفقر أن يعمق الفجوات بين الجنسين (مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013، ص.21). وتظهر حقيقة الوضع في تأكيد التقارير الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بأحوال التنمية والفقر، و النساء على أن حوالي ثلثي فقراء العالم من النساء، حتى إن قمة الألفية التي انعقدت في نيويورك في سبتمبر 2000 أعلنت التزامها بتحرير المرأة من الفقر الذي تعاني منه أكثر من مليار نسمة (فيوض، 2010، ص.84).

كما يشير تأنيث الفقر إلى ثلاث معاني (خميس، 2008، ص.84):

1. أن المرأة أكثر عرضة للفقر من الرجل.
 2. تزايد معدلات الفقر بين النساء، وذلك في ضوء ارتفاع عدد الأسر التي تعيلها نساء.
 3. يتعاضد تأثير الفقر على المرأة بالمقارنة بالرجل.
- لقد عكف العديد من الباحثين من أجل تبصر حقيقة فقر المرأة، ونوع الفقر الذي تعاني منه؛ أهو فقر الدخل، أم فقر القدرة، أم هو فقر متعدد الأبعاد؟ فالفقر يتباين حسب شدته، وديمومته، وحسب الشريحة التي يمسها، لذلك يتطلب معرفة ماهية الفقر قبل فهم هذه الظاهرة.
- إن تعريف الفقر يعتبر من الصعوبات التي تواجه المختصين، لأن الفقر له أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وسياسية كما أنه يختلف عبر الأزمنة والأمكنة، إلا أن الجوانب المادية طغت في تعريف الفقر، خاصة لدى المؤسسات الدولية المعنية بالفقر والحرمان، حيث تعتبر أن الفقر هو كل شخص لا يتجاوز دخله دولارا أمريكيا واحدا (غربي، 2001، ص.92).
- وينظر علماء الاجتماع إلى الفقر: على أنه مشكلة اجتماعية تحول بين الإنسان و المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرغوب به حيث أنه في مجمله يوضح عدم قدرة فئة نحو تحقيق حاجاتها، نتيجة لتعقد البناء الاجتماعي. فهو حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد والمجتمع إلى التمتع بها. والفقر لا يعني الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهية للفرد، ولكنه أيضا الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية من خوض حياة صحية، والحصول على دخل لائق والتمتع بالكرامة، وهو ما يشير إلى أن الدخل إحدى الاختيارات التي يرغب الأفراد بالتمتع بها (محرم، 2012، ص.1195).
- غير أن التغير الحاصل في مجال حقوق الإنسان والتنمية البشرية، تخطى الفقر المدلول النقدي ليشمل المدلولات الواسعة الأبعاد التي تستند على معايير لخصها بيان مؤتمر القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاجن سنة (1995) في: الافتقار إلى الدخل، وموارد للإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بكيفية مستمرة. والجوع أو سوء التغذية، وسوء الصحة، والوصول المحدود إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، أو الافتقار إليها، وازدياد معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد، والسكن الغير الملائم والحياة غير المألوفة، وعدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية، والاجتماعية والثقافية (مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013، ص.17).

ولدراسة أشكال الفقر قدمت الأمم المتحدة مقياساً متعدد الأبعاد للحرمان البشري، كمقياس فقر القدرة الذي يكون مكملاً لمقاييس الفقر على أساس الدخل، وفقر القدرة هو تندي في مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعه من المشاركة في العملية التنموية، وجني ثمارها نتيجة تندي مؤشرات الوجود الأفضل (الحياة الطويلة-التعليم-امتلاك أصول كافية للإنتاج (مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية دراسات المرأة، 2013، ص19).

ولقد ذهب الكثير إلى الإشارة إلى مدى معاناة المرأة من فقر القدرة، حيث تكون غير قادرة على إسماع صوتها، وتعاني من كل أشكال الحرمان التي تمثل قيوداً شديداً على ما يسميه إمارتيا سن 'القدرات المتوافرة للمرأة'؛ أي الحريات الجوهرية التي يتمتع الرجل بها، أو تتمتع المرأة بها لممارسة نمط حياتي يرغب فيه هو أو ترغب فيه هي؛ أي المحرومات من التمتع بالأصول الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة بالإضافة للأصول المادية الملائمة، باعتبار تلك الأصول قدرات أساسية، فقدت لممارسة الحياة بشكل ملائم (مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013، ص ص، 1110).

2. أبعاد فقر المرأة وأسبابه في المجتمع العربي:

إن عالماً العربي يقوم على توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي للنساء، وتحقيق رفاهيتهن على مدار حياتهن، وتكون الأسرة هي الراعي الأول لهن سواء كانت أما أو زوجة أو بنتاً أو أختاً، غير أنه في الفترة الأخيرة شاع الحديث أكثر عن فقر المرأة في البلدان العربية، فلماذا يا ترى زادت نسبة الفقر عند النساء؟ فهل حصل تغير في البناء الاجتماعي العربي؟ أو أن الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية، وتأثيرات العولمة أدت إلى تهقر أوضاع الأسرة العربية؟ وهل أن زيادة الأسر التي تعيلها نساء والتميز القائم بين الجنسين زاد من تفاقم فقر المرأة؟. في الحقيقة إن ظاهرة تأنيث الفقر ساهمت فيها مجموعة من العوامل المترابطة، حيث أظهرت دراسة الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي والمعونة بـ "الفقر في الأردن من منظور جندري" أن فقر الدخل يصيب الذكور والإناث على حد سواء، لكن أثره أعمق على الإناث كونه ينتج في الغالب من فقر قدرتهن، ويترافق مع التمييز المجتمعي ضدهن والنابغ بدوره من نوعين الاجتماعي (Gender)، الذي يحدد لهن مسبقاً مهام أدوارهن الاجتماعية التقليدية (زوجة، أم، أخت)، والذي قد يحد من مشاركتهن في الحياة الاقتصادية في مجتمعاتهن المحلية، ويدفعهن الفقر للبحث عن فرص العمل التي قد لا يحصلن عليها لأسباب قد يكون مردها خصائصهن (السن، مستوى التعليم، مستوى التدريب، الحالة الصحية)، وخصائص أسرهن (حجم أفراد الأسرة، وسن المعالين منهم ومدى ممانعة البالغين منهم لعمل المرأة)، ومجتمعاتهن المحلية (العادات، والتقاليد، والقيم، والأعراف، والمعايير الاجتماعية)، الأمر الذي يؤدي بهن إلى طلب العون النقدي من مؤسسات المختلفة لتلبية احتياجاتهن (جبر، 2015، ص451). هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في انتشار الفقر عند النساء، وسنذكر أبرزها:

1.2. أسر تعيلها نساء: ذكرت الأمم المتحدة أن المرأة المعيلة هي التي تعرضت لمجموعة من

الظروف الاجتماعية، والاقتصادية أدت بها أن تكون المسؤولة عن إعالتها للأسرة

(السيد، 2016، ص307، 306). ويندرج تحتها العديد من الفئات التي تتضمن الأرامل والمطلقات

والمهجورات وزوجات المعاقين والمجندين، والمسجونين والمرضى والمسنين الذين يعانون البطالة، واللائي

لم يتزوجن ويتحملن أعباء الأسرة. حيث تشير إحصائيات منظمة المرأة العربية إلى انتشار ظاهرة المرأة

المعيلة بالدول العربية، ووصلت نسبة المرأة المعيلة لعام 2012 بالسودان إلى 26% من الأسر، والأردن

13,7% في المائة والعراق 10,7% وعمان 7,3% وفلسطين نسبة 8,8% وفي مصر بلغت 13,2%

والمملكة المغربية 19,1% ، أما الجمهورية الموريتانية وصلت إلى 38% واليمن 7,6%

الأسر (السيد، 2016، ص309).

وقد أطلعنا العديد من الدراسات التي تناولت الفقر وتأنيث الفقر إلى أن الأسر التي ترأسها نساء

تتعرض لخطر الفقر أكثر من تلك التي يرأسها رجل ،نظرا لمحدودية الوصول إلى الوظائف ذات الأجر

المرتفع، وإلى عدم امتلاك الأصول. ونظرا لكون النساء يتحملن وحدهن مسؤولية العمل المنزلي، ولا يبقى

أمامهن متسع من الوقت لتقدم في التعليم والتدريب(منظمة العمل الدولية، 2012، ص31).

وبصفة عامة تعاني الأسر التي تعيلها نساء في جميع الدول العربية من أسوأ ظروف العيش، وهو ما

يظهر في أكثر من مؤشر، فأطفال مثل هذه الأسر عادة ما يتركون التعليم، وترتفع نسبة الأمية بينهم،

ومن ثم السير في حلقة مفرغة مع الفقر، كما أن الأسر التي تعيلها نساء تعتمد أكثر على المعاشات

والتحويلات، وبالتالي تكون أكثر تأثرا بارتفاع الأسعار، وانخفاض الدعم والقيمة الحقيقية للإعانات

والتحويلات.

2.2. العولمة: يرى المفكرون الاجتماعيون أن تغير المجتمع الحالي- في ظل سيناريو الرأسمالية

الجديدة -يؤدي إلى تنامي دور القطاع الخاص مع توقف دور الدولة عن توظيف الخريجين، إلى ارتفاع

البطالة بين النساء في عدد من القطاعات، حيث يكون هناك تفضيل تشغيل الذكور، ولاسيما إذا التزمت

الدولة بالمكاسب التي تحققت للمرأة من حيث المساواة في الأجر والإجازات، وسينجم عن ذلك تقسيم

جديد للعمل بين الجنسين وازدياد ظاهرة العنوسة ومعدلات الطلاق مع زيادة الأسر التي تعيلها نساء ،

مما يلقي على المرأة أعباء إضافية -نفسية واجتماعية واقتصادية- وستؤدي إلى تدهور وضع المرأة

للغالبية(ويديار ، 2006، ص192).

إن كل الأزمات الاقتصادية وسياسات التكيف الهيكلي من أهم العوامل التي ساعدت على الزيادة في

توزيع الدخل والاستقطاب الاجتماعي، والتحويلات في السيطرة على الموارد، والتحيز في توزيع تكاليف

التكيف على مستوى الأسر المعيشية، حيث تدفع المرأة إلى مواجهة ارتفاع الأسعار، وتقلص الدخل،

بالإضافة إلى أن الكثير من عمليات السوق مرتبطة بفقر النساء(العشري، 2017، ص13).

3.2. التفكير الأسري: يعد التفكير لأسري من بين العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة تأنيث الفقر وغياب التضامن، والتخلي عن الواجبات التي يقوم بها الرجل تجاه الأرملة، والمطلقات، وهجرة الزوج عن العائلة لفترات طويلة، هروبا من تحمل مسؤولية عائلته بالإضافة إلى كبر حجم الأسرة الذي يؤدي أيضا إلى زيادة مستوى الفقر داخل الأسرة، واضطرار خروج المرأة للعمل، والمساهمة في زيادة مستوى الدخل (العشري، 2017، ص.15).

4.2. انهيار الروابط الاجتماعية: لم يكن لفقر المرأة بصفته المفردة خصوصية البارزة للعيان، حيث كان الفقر في السابق يعم المجتمع القبلي أو المجتمع المحلي أو المجتمع الجيرة، في المدن الصغيرة بشكل عام، ولا يتضح فيه فقر أي فرد على حساب الأفراد الآخرين، وذلك لانتمائهم في الغالب لمجتمعات متجانسة، ومن شأن هذا التجانس، وطبيعة تحقيق التوافق، والتجاوب والتآزر، وكافة أنواع التعاون أن تحدث شعورا بالأمن الاجتماعي، والمشاركات الوجدانية في مختلف المناسبات الاجتماعية (الشبيكي، 2010، ص.10، 11). كذلك كان النظام الغالب على الأسرة هو نظام الأسرة الممتدة (التي تضم الجددين، وأبنائهما من الذكور المتزوجين وصغارهما) دور في تغطية الفروق وإشباع الاحتياجات، وحل مشكلات الأسرة.

وبعد التحولات الحاصلة وعمليات التحضر التي شهدتها المجتمع العربي، وما لحق به من تغيرات في البيئة الاجتماعية من عادات وتقاليد، وقيم وأنماط سلوكية، تفتت الأسرة الكبيرة، وتحولت من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، الذي يقوم على اعتماد الأسرة على نفسها، فسادت المصلحة الفردية، وانهارت الروابط الاجتماعية. مما جعل الفئات المستضعفة، كالنساء الفقيرات يكابدن وحدهن الحياة القاسية.

5.2. التمييز ضد المرأة: يعني مصطلح التمييز ضد المرأة: التفرقة أو استبعاد، أو تقييد، على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أعراضه النيل من الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات الأساسية، وفي الميادين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والمدنية بغض النظر عن حالتها الزوجية (عبد الكريم، 2014، ص.221). وهذا التمييز يمكن أن يعوق الحراك الاجتماعي ويعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل: التعليم والرعاية الصحية، ويحول دون المشاركة السياسية والدخول في سوق العمل. ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن أسباب فقر النسائي يعزى إلى التمييز بين الجنسين الذي يحد من قدرة المرأة على المشاركة في عمليات التنمية، وإقصائها من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية -في أغلب دول العالم الثالث -حيث تعاني المرأة من شتى أشكال الحرمان، والتمييز في الصحة والتعليم والعمل، ومن أجل تسليط الضوء على هذه الفوارق يقدم تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 بشكل منفصل للإناث والذكور في 148 دولة، وتظهر الأرقام العالمية متوسطات لدليل التنمية البشرية للإناث أدنى من 8 في المائة تقريبا من متوسطات الذكور (تقرير التنمية البشرية، 2014، ص.38).

وقد حققت المنطقة العربية أداء سيئاً من حيث سد الفجوات بين الجنسين على جميع الأبعاد، حيث وصلت إلى (60%) على الرغم من تصنيف خمسة (5) بلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وستة (6) بلدان ذات التنمية المرتفعة، ومن حيث المؤشر الفرعي والخاص باستدامة الفرص والمشاركة الاقتصادية احتلت المرتبة الأخيرة حيث أغلقت الفجوة (42%) فقط، وكما تقع (13)، دولة عربية ضمن عشرين دولة التي حققت أسوأ مركز لمؤشرات في القوى العاملة وحجزها في المجالس التشريعية، وتوليها مناصب القيادية العليا، وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي فإن قياس الفجوة بين الجنسين (GGGI) يقوم على مؤشر مركب من أربعة مؤشرات فرعية، وهي المشاركة، والفرص الاقتصادية، والتحصيل العلمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي (الليثي، 2015، ص 15، 14).

1.5.2. المرأة والتميز في التعليم: يعتبر التعليم من الحقوق الأساسية، وعنصر أساسي للحد من الفقر، ومؤشراً رئيسياً على واقع النساء وعاملاً حاسماً فيه، لأن الوصول إلى المستويات العالية لتعليم سوف يزيد بشكل عام أدوار اتخاذ القرار التي تضطلع بها النساء، ويجعلهن مرشحات أكبر في سوق العمل ويمكنهن من اتخاذ قرارات بشأن الخصوبة، والرعاية الصحية. حيث فشلت معظم الدول العربية في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. ولا تزال الملايين من الفتيات خارج مقاعد الدراسة، وحسب الأليسكو فإن نسبة الأمية بين صفوف النساء العربيات وصلت إلى حوالي 22,5% في حين لم تتجاوز 14,6% في صفوف الذكور، ويتوقع أن تنقرض للعمل المنزلي ورعاية الإخوة الصغار والعمل في الأنشطة الزراعية، كما تتزوج العديد منهن وهن صغيرات السن، وهو ما يقضي على أي أمل في حصولهن على قدر من التعليم (تقرير التنمية البشرية، 2014، ص 38). ويسود اعتقاد بين الأسر وخاصة الريفية أن تعليم الفتاة سوف يكون العائد من تعليمها إلى الزوج فلا تستفيد الأسرة من ذلك، فبتالي تحرم الفتيات من الدخول إلى المدرسة، ويتم تزويجهن في سن مبكرة، وينعكس ذلك على تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً. وقد تسهم المؤسسة التعليمية بدور كبير في ترسيخ وتعميق الفوارق بين الفتاة والفتى بناءً على المناهج والمضامين الدراسية التي تتبعها مختلف هذه المؤسسات، والتي تتحاز دوماً للذكور مقارنة بالإناث.

2.5.2. المرأة والتميز في الصحة: يتجسد التميز في الأمن الصحي للمرأة في تفضيل المجتمع الراسخ والمتحيز للمواليد الذكور وما يترتب عن ذلك من آثار متعددة الجوانب بدءاً من الجوانب النفسية للاستقبال السلبي لمولد الأنثى، والذي قد يفضي إلى الإهمال من الأبوين في سنوات الطفولة الأولى، وكذلك ممارسات التمييز التي تظهر في التعليم، فيؤدي إلى نقص الوعي بالمبادئ الأساسية للصحة والنظافة والنظام الغذائي وهذا ما يضع المرأة في وضع حرج. وقد أوضح تقرير المرأة العربية أنه نتيجة لعدم مساواتهن في فرصة الحصول على النمو البدني والاجتماعي والثقافي، لذلك نجدهن تعانين لهذا السبب من المشاكل الصحية (عوض، 2012، ص 84). كما يضاف إلى ذلك درجة المعرفة المتدنية

التي تساهم في ترسيخ العادات والممارسات الضارة بالصحة، والتي قد تؤدي إلى حد الوفاة مثل: الحمل في مرحلة مبكرة جداً أو متأخرة جداً من العمر (عوض، 2012، ص 90).

ويعتبر سوء خدمات الصحة الإنجابية من أهم العوامل التي تسهم في عدم المساواة بين الجنسين، ففي عام 2015 كان ما يقرب من 830 امرأة يتوفين كل يوم بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة، كما يسبب عدم المساواة بين الجنسين في تعرض النساء ولاسيما الشابات لمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية (الجمعية العامة، 2012، ص 08)، فالقوانين التمييزية، والممارسات العرفية التي تقيد حقوق المرأة في الممتلكات والميراث تعرضها لهذا الفيروس، بسبب العوز والاحتياج والاستغلال، وتقوض قدرتها على التماس الرعاية والتكيف مع عواقب المرض، والعناية بنفسها وبأسرتها. وأيضاً لا يمكن إغفال دور العنف الذي يمارس ضد المرأة في تردي أوضاعها الصحية، حتى في بعض الحالات تصاب بعاهات تعيقها في حياتها المهنية والأسرية خاصة إذا كانت هي المعيلة للأسرة.

3.5.2. المرأة والتمييز في العمل: رغم سياسات التحرر التي دعت إليها منظمات المجتمع الدولي والتحسين الذي طرأ على التشريعات الخاصة بالتشغيل لكلا الجنسين، مازلت المرأة تعاني من سياسات التمييز في العمل سواء تعلق الأمر حول دخولها سوق العمل، أو الفجوة بين الدخول والأجور حيث لا تزال المرأة متأخرة عن الرجل من حيث المشاركة في سوق العمل (51% مقابل 77%)، ويبدو الوضع أسوأ في الدول العربية، حيث لا تتعدى نسبة النساء في سن العمل اللواتي يشاركن في سوق العمل 25% مقابل 73% من الرجال (تقرير التنمية البشرية، 2014، ص 39).

وكشفت ظاهرة التعلل في صفوف النساء العربيات المتعلقات عن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات المجتمع، كما يلاحظ أن قطاع الخدمات مازال يستوعب نسبة عالية من النساء العاملات لما جعله في حالة اتساق كاملة مع المخطط التعليمي الذي حوصرت فيه النساء العربيات في التعليم الفني التجاري (السيد حافظ، 2006، ص 59). كما نجد أن النساء يعملن لساعات أطول من ساعات عمل الرجال في الأنشطة الإنتاجية والإنجابية على حد سواء، غير أنهن يكسبن أقل من الرجال. ونجد أيضاً الإناث محصورات في مهن تدفع أقل من المهن التي يهيمن عليها الذكور، وقد عرضت الدراسات الاجتماعية ثلاثة تفسيرات لتركز النساء في المهن ذات الأجور المتدنية وهي: دور التنشئة الاجتماعية والتمييز في مكان العمل والالتزامات العائلية (خليل عائشة، تأنيث الفقر - حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في جميع المجالات (2012/05/12) نقلاً يوم (2018/10/02)، <http://mahawar.org/s>).

وتلعب التنشئة الاجتماعية دوراً حاسماً في عزل النساء عن سوق العمل، حيث يتم تشجيعهن على الزواج المبكر دون ولوجهن عالم الشغل، مع أن الكثيرات منهن يملكن شهادات جامعية تؤهلن للحصول على وظائف مرموقة تدر لهن دخلاً مرتفعاً، مما يصعب عليهن في المستقبل البحث عن العمل حتى وإن اقتضت الضرورة للعمل بسبب ظروف معينة كالطلاق، أو الترمل، نتيجة تحمل الأعباء المنزلية، ورعاية الأسرة الذي في الغالب يقع على كاهل المرأة، وقد يقبلن أي عمل هامشي ذو دخل ضعيف

ويمارس في البيت أو قريبا منه، وذلك من أجل التكفل بالأبناء، وفي الغالب يكون بلا تأمين ولا معاش في المستقبل. في حين يتمكن الرجال من خلال الدعم الذي يتلقونه من النساء من تعزيز مساراتهم المهنية، وتكريس جل أوقاتهم للعمل، والتريص، مما يمكنهم من الارتقاء في السلم الوظيفي بسهولة الأمر الذي ينعكس إيجابا على دخولهم المالية وقدراتهم على الادخار، وكذا معاشاتهم في الكبر. إن التضحية التي تقوم بها النساء والخيارات المهنية المتدنية التي تتخذنها أثناء حياتهن تجعلهن دوما في فقر نسبي مقارنة مع الرجال. إذن فالمشكلة ليست فقط في عدم تمكين المرأة علميا وحصولها على التعليم إنما في الالتزامات التي تقع على عاتقها، والتحيز في العمل، والفجوة في الدخل، ونظرة المجتمع الذي لا يشجع عملها.

4.5.2. المرأة والتميز في الإرث: لا تزال المرأة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تتعرض للتمييز بسبب تطبيق القوانين والممارسات العرفية التي غالبا ما تجسدها القوانين النظامية، وتستمد القواعد الناجمة للإرث جذورها من حيث تميل المرأة إلى التخلي والتنازل عن حصتها تحت الضغوط الاجتماعية والأسرية، حيث ترى بعض المجتمعات المحلية في الأردن أنه من المشين للمرأة أن تصبر على الحصول على حقها في الإرث، لأن ذلك يعني ضمنا أن إختوتها غير راغبين في التكفل بها أو عدم استطاعتهم بذلك، كما أنها إذا طالبت في حقها من الإرث تواجه تهديدات، ومضايقات، وتتعرض كذلك للإقصاء الاجتماعي (الأمم المتحدة، 2012، ص 67). وفي الغالب نتيجة لذلك تفقر المرأة للأصول المادية ولا تمتلك من الممتلكات لمواجهة أعباء الحياة، خاصة عند الصدمات.

5.5.2. المرأة والتميز في القوانين: تعاني النساء العربيات بشكل عام من عدم المساواة بينهن وبين الرجال في القانون، وفي الواقع وعلى الرغم من الجهود الرامية للنهوض بالمرأة العربية، والتحسين النسبي الذي حققته، تظل القوانين النظامية تمييزية، لا تراعي الظروف الخاصة للمرأة، وتحيز الجهاز القضائي والإدارة العامة نحوها، وعدم إمكانية وصولها للمعلومات وسبل الإنصاف وكذلك عمليات صنع القرار وعدم وعيها بالحقوق. كما أن هناك عجز في الأنظمة التشريعية القائمة عن كفالة حماية النساء في مجال العنف في الوسط العائلي، وأغلب الدول العربية قد تسجل تحفظات على بعض البنود الخاصة بالمساواة بين الجنسين الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذا التمييز الذي تعاني منه المرأة في مجال القوانين يظل سببا رئيسيا في هدر حقوقها، وبالتالي عجزها عن تحقيق ذاتها وتبقى دوما تحت سيطرة الآخرين عليها.

6.5.2. المرأة والعنف: إن العنف ضد المرأة هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان وهو راسخ في الجذور في التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة، ويتخذ أشكالا عديدة. العنف العائلي في المنزل والإيذاء الجنسي والمضايقات التي تتعرض لها الفتيات في المدارس والتحرش الجنسي في العمل والاعتصاب من جانب الأزواج و الغرياء، كما تقدر الأمم المتحدة أن ما يصل إلى سبع نساء بين كل

عشر نساء على الصعيد العالمي يتعرضن للعنف الجنسي والبدني خلال حياتهن، وكشفت الكثير من الدراسات أن المرأة الفقيرة تقر بأن العنف عامل أساسي مرتبط بالفقر الذي يعيش فيه (Sonoptimist international of the American women and poverty, 2015, p05).

يتضح مما سبق أن المرأة في المجتمعات العربية المعاصرة مازال التهميش والتمييز يشغل مساحة كبيرة في الممارسات الاجتماعية بشتى فروعها الأسرية (التعليمية، والصحية والإنتاجية وغيرها). والسؤال الذي يتبادر في أذهاننا: **ماهي العوامل الرئيسية التي أدت إلى تكريس التمييز بين الرجل والمرأة ؟** إن البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها كل من الرجل والمرأة تعمل على تشكيل الأنا لكليهما، وهي التي تحدد نظرة كل واحد منهما نحو نفسه ونحو الآخر، وأدوارهما في المجتمع، هذه البيئة تغذيها الثقافة السائدة في هذا المجتمع - من عادات وتقاليد وقيم اجتماعية ودينية - بشكل كبير ناهيك عن المستوى الاجتماعي والتطور التكنولوجي اللذان يؤثران على التنشئة الاجتماعية. وبالطبع فإن الأسرة العربية على الرغم من التطور الحاصل في مجال حقوق الإنسان لازالت حبيسة المنظومة الثقافية التي تحط من قيمة المرأة وتتمثل في:

أ-سيادة الثقافة الذكورية: تقوم الثقافة الذكورية على أن الذكور لهم دور مهم خارج البيت، والحياة العامة، والتعليم والعمل والسياسة، وتحمل مسؤولية العائلة. أما الإناث فيتجسد دورهم في الإنجاب ورعاية الأطفال، واستمدت الثقافة الذكورية من النظام الأبوي الذي يتركز على سلطة الأب على الأبناء والزوج والزوجة، حيث يكون الرجل على رأس الهرم الذي تدور حوله العائلة، كما يشير أيضا لعلاقات القوة التي تخضع في إطارها المرأة لصالح الرجل (مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013، ص.51).

وفي اعتقاد الثقافة الذكورية أن الرجل يملك من القوة البدنية والعقلية يستطيع من خلالها قيادة وتسيير جميع شؤون الحياة، فبالتالي تسخر له الظروف كلها، وتتاح له كل الفرص من أجل تعليمه وتدريبه لذلك، في حين أن المرأة ينظر لها أنها مصدر فقط للعطف والحنان وحفظ النسل، ومجالها داخل البيت ومسألة تعليمها وتدريبها هي مسألة ثانوية، وليس حق أساسي لها، حتى وإن حصلت على قدر من التعليم، فإن دخولها إلى سوق العمل يصطدم بمعوقات اجتماعية تحول دون حصولها على وظيفة، أو تسند إليها مهنة ذات دخل متدني لا يعكس مستواها الحقيقي. وفي ظل هذه الثقافة تكون المرأة ضعيفة ومضطهدة فتتحول إلى كيان للمعانة في أمس الحاجة إلى من يدعمه.

ب-تصور الأنثى بدني ذاتيها: يولد الإنسان وليس لديه مفهوم جاهز لذاته، ثم تبدأ تتفاعل هذه الذات مع البيئة المحيطة بها عبر آليات الإطار الاجتماعي منها الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وانطلاقا من ذلك تتشكل الأنا الأنثوية، وتمدها بتصورات عن ذاتها الاجتماعية، وتصورات عن نفسها وعن العالم، حيث تستجيب لتصوراتها، وتتعلم الاستجابة لما هو متوقع منها وتكسبها مواقف معينة مميزة

لجنسها. وفي الغالب يمددها المجتمع منذ طفولتها بتصورات سلبية عن ذاتها وتكبر معها وترسخ لديها النظرة الدونية وبأنها أقل مكانا.

وقد أشار جون ستوارث أن الكثير من النساء يستشعرن أن شخصية المرأة المثالية هي الضد المباشر لشخصية الرجل، فينبغي أن لا تكون لها إرادة ذاتية حرة ولا قدرة على ضبط النفس، وإنما شخصية خاضعة مستسلمة لإرادة الآخرين (مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013، ص. 55). فبتالي فإن طبيعة المرأة تؤكد لها أن من واجبها أن تعيش من أجل الآخرين وأن تعتاد نكرات الذات فتتكر نفسها نكرانا تاما، وهذا كفيل بأن يشكل لديها أنا تقتصر إلى القوة وتتصف بالانهزام النفسي الذي يظل عائقا أساسيا أمام قدرتها على الاستثمار فيما لديها لكي تصبح عضوا فاعلا في المجتمع.

ج- انحراف المسلمين عن الثقافة الإسلامية الصحيحة: يعتبر الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية لدى الفرد المسلم من الأسس الأولية لتشكيل وعي الفرد بذاته، وبأهم محددات دوره في المجتمع، وفقا للتعاليم الدينية، وذلك لتضمنه ميكانيزمات عدة تسهم في ترسيخ القيم، والمبادئ التي يركز عليها الفرد في ممارسة سلوكه.

ولقد خلق الله الذكر والأنثى وميزهما عن بعضهما من حيث الشكل والتركيب الجسمي لكي يتكاملا ويؤديا أدوارهما في الحياة الإنسانية، كما أعطى للمرأة مكانتها، ولم يفرق بين الذكر والأنثى، إلا بالتقوى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير" (الحجرات الآية 12). وسأوى بينها وبين الرجل في حق طلب العلم والتعليم، وأعطى لها حقوقها، فلها حق الانتخاب، وحق تولي المناصب العامة وهناك العديد من المواقف سجلها القرآن وكتب السيرة خلاصة المساواة في ممارسة المرأة لحقها السياسي، والثقافي والاجتماعي وكل ما يتعلق بالحقوق والواجبات مثلها مثل الرجل دون تفرقة أو تقاعس أو ازدراء (نصر، 2006/11، ص ص 264، 265).

إلا أن المسلمين انحرفوا عن تعاليم دينهم، حيث شاعت روايات مظلمة أعادت المرأة إلى الجاهلية الأولى وانتشرت الأمية الدينية والثقافية، كما اتخذ العديد من الأحاديث الضعيفة الإسناد، وتأويل بعض النصوص في غير مقاصدها، على أن النساء أدنى مكانة من الرجل، حيث يستمد أغلب الدعاة -خاصة في العصور الأخيرة- في تثبيت نصوص السنة، وتدعيمها بالكثير من المفاهيم كالطلاق والضرب، والطاعة وتفسيرها بشكل مغلوط، وأخذت الحجة في حبس المرأة ومنعها من المشاركة فيما أعطاه الله من حقوق ومساواة كما صيغت الأحاديث بصورة غير صحيحة ساهمت في تقليل من شأن المرأة وأثرت سلبا على حياتها وعلى أسرتها وعلى المجتمع برمته.

د- العادات والتقاليد والمعتقدات الشعبية المغلوطة: تمثل العادات والمعتقدات الاجتماعية المتخلفة عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة وتكريس التمييز بينها وبين الرجل كما تعمل على تدعيمها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة مثل وسائل الإعلام، الأسرة، والمؤسسات التعليمية. والمعتقدات الثقافية

الموجهة للبنات، والخاصة بالكيفية التي يجب أن يكن عليها، تشتمل على كل ما هو خاص بالنمط الأنثوي فبينما تتحدد الرجولة في برنامج متكامل لنجاحه، نجد أن البرنامج ينطوي على مفهوم الاستسلام والخضوع. فلكي تعتبر "أنثى" يجب على الفتاة أن تكتسب الخصائص الإيجابية التي تميز الرجولة فكل بنت يجب أن تتعلم أن تخرس قواها وفرديتها، وأن تحرم نفسها من احتياجاتها الخاصة، وتستجيب للعالم بأسلوب عاطفي غير تنافسي، وأن تغتتم كل فرصة لإظهار أنها امرأة حقيقية مرنة وغير أنانية، متعاونة وقادرة على مساعدة الآخرين.

هـ- **الثقافة الإعلامية المضللة:** من المؤكد أن أجهزة الإعلام المختلفة تأثرت في تشكيل الوعي المجتمعي لأفراد المجتمع ، حيث أن دورها يأتي موازيا للدور الذي تقوم به أجهزة التعليم، وأجهزة الثقافة، وازداد دورها مع التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والتغيرات الكثيرة في شكلها ومضمون رسالتها، كالإذاعة والتلفزيون، والسينما والمسرح، والكتب والمجلات والصحافة، هذه الوسائل تقوم بتنشيط صور بعينها عن الرجل أو المرأة في أذهان أفراد المجتمع جميعا بلا تفرقة (مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية، 2013 ص ص 101، 102).

وقد دللت نتائج معظم البحوث العربية المتصلة بصورة المرأة في وسائل الإعلام، أن نحو أربعة أخماس ما يقدم عن المرأة صورة سلبية، كما بينت أيضا تحليلات لعشرات من الإنتاج الدرامي العربي - لكل من مصر والأردن وسوريا - أنها تصور المرأة على أنها زوجة أو أما أو أختا، وأداة إنجاب، ووسيلة إمتاع تابعة للرجل، ولا مركز لها بدونه، وتشغل دورا هامشيا يقل عن دور الرجل في عملية التنمية الإنتاجية (مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013، ص 102). هذه الصورة النمطية التي روجت لها الشركات التلفزيونية والسينمائية ساهمت في تعزيز من دونيتها، مما خلق لديها نوع من عدم الثقة، والإحباط، وعدم الفعالية، وعدم الكفاءة، جعلها غير قادرة على تغيير الوضع خاصة إذا ما واجهت موقف ما.

3. ما العمل من أجل الحد من التمييز والفقر عند المرأة؟:

من أجل تجاوز الفقر والتمييز الذين تواجههما المرأة، والذي أصبح استجابة ضرورية للتغيرات الجذرية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية، يستوجب محاربة فقر القدرة لديها، ومكافحة كل أنواع التمييز الذي تتعرض له، وبناء قدراتها في جميع المجالات للنهوض بنفسها دون الاستعانة من غيرها خاصة إذا تعرضت أسرتها إلى ظروف صعبة؛ فتجد نفسها قادرة على مواجهتها ويتم ذلك على مستويين: مستوى بعيد المدى ، ومستوى قريب المدى.

1.3. مستوى بعيد المدى (التمكين): هي إستراتيجية تقوم على محاولة فهم جذور حقيقة فقر المرأة من أجل استئصاله، من خلال سياسات تنموية حكيمة تعمل على إدماج المرأة في التنمية شأنها شأن الرجل، لأن التنمية الحقيقية والمستدامة تعمل على مشاركة جميع أفراد المجتمع دون استثناء، وتقوم هذه الإستراتيجية على التمكين، والذي يعتبر من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصر حيوي لا يمكن

تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين: تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات، وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم، أو سلب حقوقهم (المجلس القومي للمرأة، 2005، ص 59). وأصبح هذا المفهوم أكثر تداولاً في فترة التسعينيات، ويأتي في إطار ما يسمى "إضفاء البعد النوعي على عملية التنمية" بمشاركة جميع الفاعلين منها الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حيث يسعى لتقوية المرأة واعتمادها على نفسها وتنمية قدراتها التي تنعكس بدورها في قدرتها على الاختيار في الحياة، والتأثير في اتجاهات التغيير في المجتمع للأفضل، لها ولأبنائها، وعائلتها عند الحاجة.

ولتحقيق تمكين المرأة بصفة عامة تتطلب مدخل متكامل، يشمل المجالات التعليمية والصحية والمهنية والقانونية والتصدي للمضامين الثقافية التي تقلل من قيمتها لتتمكن اقتصادياً واجتماعياً، ولما لا سياسياً ودون الإخلال بدورها الأساسي وهو رعاية أبنائها وكامل أسرتها ويستند ذلك على:

1.1.3. إحقاق التعليم والتدريب عند المرأة: يعد محور أمية المرأة العربية أولى الخطوات لرفع قدراتها؛ إذ يتعين الاهتمام بقضية تعليم الفتيات ومحور الأمية بين صفوف النساء مستعنيين بجهود الجمعيات الأهلية، والتعاونية، خاصة في مناطق الريفية، والمناطق الفقيرة، ويتم إدراج برامج محور الأمية وتوسيعها لإتاحة الفرصة أمام الإناث اللاتي فاتهن التعليم. فتعليم المرأة يعد حليفاً قوياً لمكافحة الفقر داخل الأسرة، هذا التعليم يجب أن يكون داعماً للمرأة ضمن مناهج ومضامين تربط، وتدعو إلى رفع وعيها وتحسين وتعديل صورتها التي رسمها المجتمع (الإنجاب ورعاية الأبناء فقط) إلى تجديد دورها التنموي. ولكي يتم ربط التعليم الموجه للمرأة للنهوض بدورها التنموي، فلا بد من الاهتمام بتنمية قدرات المرأة العربية في عدد من المهارات التي تقتضيه متطلبات العصر الحديث، وذلك من خلال التدريب وإعادة التدريب لدعم قدراتها المهنية والمعرفية.

2.1.3. إحقاق الصحة عند المرأة: تمثل الصحة حقاً إنسانياً أساسياً يجب أن يتمتع به كل أفراد المجتمع خاصة المرأة لأنها تمر بمراحل في حياتها تتطلب العناية بها، ويعتبر توفير سكن لائق والمياه المحسنة من بين الأولويات الأساسية للصحة الجيدة، وهناك جملة من البرامج التي تعمل على تمكين المرأة صحياً منها:

- تعريف المرأة بالخدمات الصحية المتاحة من وسائل الوقاية والحماية من الأمراض.
- إدماج برامج الصحة الإنجابية ضمن مناهج الدراسة، وخاصة في المرحلة الثانوية.
- تقديم خدمات العلاج، والرعاية الطبية، وتوسيع مضاهاة التأمين الصحي للمرأة المعيلة والمحتاجة.
- نشر الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع عن خدمات صحة الأم والطفل.

3.1.3. التمكين الاقتصادي وتحسين مجال العمل: من الملاحظ أن التبعية الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قدرتها على رعاية نفسها لذلك يهدف التمكين الاقتصادي (إلى):

- زيادة حجم مشاركة المرأة في سوق العمل.

- مدى استفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية.
- العمل على تمكين وزيادة اعتمادها على الذات من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية (Longwe, 1998, p.19)

كما يقوم على مراعاة النظرة الشمولية في معايير كفاءة عمل المرأة مثل. عدد ساعات العمل ودور المرأة الإنتاجي، ودور المرأة داخل وخارج المنزل، وأيضاً الاعتماد على سياسات جديدة للأجور والحماية الاجتماعية، والعمل على توفير معاشات للمرأة المعيلة.

4.1.3. التمكين القانوني: يتمثل التمكين القانوني في إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة وتضمن حقوقها من خلال تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة، وتوعية المرأة العربية بحقوقها القانونية، وكفالتها كاملة، ومحاولة حصولها على الميراث، وأمن حيازة الأراضي، والمشاركة في المواد والمساواة في اللجوء إلى القضاء والحصول على دعم قانوني بتصميم قوانين ذات الصلة، وإصلاحها وإنفاذها (الجمعية العامة، 2017، ص.20).

5.1.3. نبذ العنف ضد المرأة: لتحقيق تغيير جذري في الوقاية من العنف ضد المرأة، فمن الضروري سن التشريعات ووضع سياسات للتصدي للتمييز الممارس ضدها، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والدعوة إلى الاعتراف بالعنف الممارس ضدها ضمن مشكلات الصحة العمومية، وأيضاً تعزيز برامج توعية من خلال وسائل الإعلام، والمؤسسات التربوية والتعليمية من أجل الوقاية من العنف والآثار الناجمة عنه، كما يقع على عاتق الأسرة والمجتمع مسؤولية رفض العنف، والتبليغ عنه، وتربية الأبناء على الثقة بالنفس، واحترام الذات، والآخر.

6.1.3. بناء الوعي لدى المرأة: من الواضح أن تمكين المرأة اجتماعياً يتضمن الوعي بقدرتها على مواجهة الاستغلال، أو العنف الذي يقع عليها والشعور بالأهمية لمواجهة أعباء الحياة، والاستقلال في عملية صنع القرارات داخل الأسرة، والقدرة على إحداث التغيير الاجتماعي في سلوكيات، واتجاهات أفراد الأسرة الذين يشاركونها (عبد الحميد، 2001، ص 166، 167). كما يستوجب خلق لدى المرأة وعي سياسي، وقدرة ذهنية متفتحة قادرة على استيعاب كل ما يحدث، فتجسد النصوص القانونية على أرض الواقع يقع على كاهل المرأة، بكسر جدار الصمت وذلك بانخراط في جمعيات واتحادات نسوية، وتفعيل نشاطها على مستوى الاجتماعي والعمل على حماية المرأة من الأفكار الهدامة وتوعيتها وتعريفها بحقوقها وإحيائها، باستغلال وسائل إعلام وإصدار النشرات والمجلات، وتشجيع ودعم الأبحاث ذات الصلة بشؤون المرأة، والقيام بمعارض وورش عمل، وإقامة ندوات ومؤتمرات، كل ذلك من أجل بناء طاقة فعالة وقادرة على التأثير في المجتمع.

7.1.3. الإصلاح المجتمعي: يتم الإصلاح المجتمعي من خلال تحسين الأحوال والأوضاع في النسق الاجتماعي عن طريق تعديل في بعض النظم الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة أمام القانون بين الجنسين، والعمل على المشاركة المجتمعية في بناء المجتمع وتطويره للأفضل.

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2005): أن الإصلاح المجتمعي الهادف إلى تمكين النساء من النهوض يعنى جميع برامجها بضمان حقوق النساء وفق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005، ص 06):

- الاجتهاد الفقهي صوب تحقيق الاتساق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تنقية الأشكال الثقافية من التحيز ضد النساء.
- الإصلاح القانوني؛ فالتحيز القائم على النوع الاجتماعي يكمن في دساتير معظم الدول العربية.
- إصلاح التشئة، خاصة التعليم، والإعلام لتكريس المساواة بين النوعين.

كما يجب تفعيل حركة المجتمع المدني العربي، وتنضوي تحته النساء والرجال المناصرون للنهوض بالمرأة العربية في نشاطات تزداد اتساعا وعمقا في إحداث الإصلاح المجتمعي المستهدف لكي تتبوأ النساء مكانتهن المستحقة في المجتمعات العربية، أي التحول من مجتمعات لا تغبن حقوق النساء الإنسانية.

2.3. المستوى القصير أو المتوسط المدى: يقوم على برامج وطنية لمكافحة الفقر التي لا بد أن يكون للمرأة الفقيرة نصيب كبير من الاستفادة منها ومن بين هذه البرامج:

1.2.3. برامج لتوعية المرأة الفقيرة: تقوم هذه البرامج على توعية المرأة بحقوقها الشرعية، وواجباتها تجاه نفسها، وأسرته، ومجتمعها، وكذلك تقديم استشارات قانونية وإرشادات إدارية بشأن الأعمال والمشاريع المنتجة، من خلال المنظمات الأهلية والجمعيات والجماعات المحلية، ووسائل الإعلام المختلفة.

2.2.3. تحسين البنية التحتية: وتتمثل في إمكانية الحصول على إمدادات المياه، وخدمات الصرف الصحي على نحو مستدام سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وكذلك إنشاء الطرق ووسائل النقل فهي تحسن من دخل المرأة. فبتالي تحسين البنية التحتية تؤمن سلامة وصحة النساء الفقيرات، وتكفل اقتصاديات أسرهن والسوق التي يشتغلن فيها.

3.2.3. برامج التمويل المصغر: تقوم على إيجاد فرص عمل ذاتية للنساء وتحويلهن إلى قوى منتجة ولنجاح هذه المشروعات يتطلب تدريب المنتفعات على إتقان بعض الحرف، أو صقل بعض المواهب التي تمتلكها بعض النساء الفقيرات، ولا تعرفن كيفية توظيفها، مع اكتساب مهارات جديدة تساهم مباشرة في زيادة وتنوع مصادر الإنتاج الاقتصادي، وتقوم برامج التمويل المصغر على انخفاض مستلزمات رأسمال المطلوبة، وصغر القروض اللازمة لأنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشائها، ولا إلى تكنولوجيا متقدمة، وتعتمد على عطاء نوعي متبادل تشارك فيه الفقيرات، وتسهم الدولة في دعمه وتمويل برامجها، ومشروعاته مع المؤسسات الأهلية الخيرية، وتبرعات المواطنين، وصناديق الزكاة. وبالتالي فإن

الحكومات تسعى إلى تسهيل عملية إنشاء هذه البرامج، ومنح التراخيص اللازمة دون تعقيدات وضمانات مالية، مع إعفاء الضرائب لمدة معينة، وفتح أسواق تسهل عليهن تسويق منتجاتهن المحلية.

4.2.3. أنظمة الرعاية الاجتماعية: الاهتمام بإقامة مضلات الأمان الاجتماعي وشبكات أمان

اجتماعية للفقراء معززة بتعريف إنساني للمؤهلين للحصول على دعم يضمن فهناك مجموعتين من السكان في حاجة من المزيد من الاهتمام أولاهما غير القادرين على العمل، والثانية هم الذين يعانون مؤقتاً عند تعرضهم لبعض الظروف الطارئة، والمجموعة الأولى بحاجة الى الموارد التي تؤمن لهم مستوى مناسب من المعيشة، أما المجموعة الثانية فيمكن مساعدتها عن طريق مختلف شبكات الضمان، والدولة هنا في وضع أفضل من المنظمات غير الحكومية من حيث القدرة ح صول النساء الفقيرات، خاصة المعيلات وربات الأسر على مساعدات مالية، وعينية.

خاتمة:

لقد بانّت ظاهرة تأنيث الفقر في مجتمعاتنا العربية ظاهرة حقيقية لا يمكن إنكارها، فالأمر الذي جعل المرأة تتأثر بالتحويلات العالمية أكثر من جميع شرائح المجتمع، هو افتقارها للكثير من مصادر القوة التي تتاح للرجل، وفي كافة الجوانب المجتمعية في الاقتصاد، وفي الثقافة، والسياسة، نتيجة المنظومة الاجتماعية السلبية التي شكلت الصورة النمطية الجامدة للمرأة، حيث جعلتها غير قادرة على مواجهة الصدمات لاسيما الفقر، ناهيك عن التغيرات التي أصابت البناء الاجتماعي، وتخلّى الرجل نسبياً عن قوامته -الاقتصادية- نحو أسرته، وبالأخص في الأسر الفقيرة وأمام هشاشة المرأة يزداد الفقر أكثر ويشدّ بين الأسر التي تعيلها نساء.

وإزاء هذه الأوضاع كان لابد من إعادة النظر في سياسات مكافحة الفقر، وإدماج المرأة في خطط التنمية وتمكينها في شتى المجالات، التعليمية، الصحية، والمهنية، والسياسية على قدم المساواة مع الرجل دون الإخلال بوظيفتها الأساسية وهي رعاية أبنائها وأسرته، والتصدي لكل المعتقدات والقيم الثقافية التي تحط من قيمة المرأة وتزعزع ثقتها بنفسها، وتحسين صورتها سواء في الإعلام أو مضامين التعليمية؛ إذ أن دورها لا يتمثل فقط في الجانب الإيجابي والمجتمعي، إنما يتعدى ذلك ليشمل دورها الإنتاجي والتنموي من أجل خلق عضو فاعل في الأسرة، والمجتمع، يستطيع أن يواجه العقبات عند الضرورة. بالإضافة إلى ذلك يجب محاربة الفقر بشكل عام لكي لا تتحمل المرأة تبعات ذلك.

قائمة المراجع:

أولاً - المراجع باللغة العربية:

- أحمد، جبر رانية.(2015). آليات تكيف المرأة الحضرية (دراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قسبة الزرقاء) دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد42، العدد02، الجامعة الأردنية.

- الأمم المتحدة.(2012)، المرأة والحق في السكن اللائق، نيويورك.

- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2005). نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- تقرير التنمية البشرية. (2014).
- الجمعية العامة. (جويلية 2017). تحسين حالة المرأة والفتاة الفقيرة في المناطق الفقيرة، الأمم المتحدة، الدورة 72.
- خليل، عائشة. (2012/05/12). تأنيث الفقر - حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في جميع المجالات، نقلا يوم (2018/10/02) عن الرابط الإلكتروني: <http://www.mahewar.org.s>.
- دويدار، سميحة. (14-2006/11/16). العنف المرأة وسمات الشخصية، مؤتمر: المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة، المنعقد بدار الضيافة، الجزء 2، جامعة عين شمس
- السيد عبد الحافظ عبد الرحمان، منى. (14-2006/11/16). دور المرأة المصرية في صنع القرار، - مؤتمر: المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة، المنعقد بدار الضيافة، الجزء الثاني، جامعة عين شمس.
- الشبكي الجازي، محمد. (2010). المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، الرياض، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
- عبد الحميد، آمال، وآخرون. (2001). تمكين المستضعفين - منظور عربي لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- عبد الكريم، خلود. (2014/04). معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافيا واجتماعيا وقانونيا، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 36، جامعة الحلوان.
- عبد الوهاب، السيد و ميرفت، صدقي. (2016). أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض محافظات مصر، المجلة العربية للبحوث الزراعية.
- العشري، مشيرة. (2017/12). تأنيث الفقر بين الواقع الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية، العدد (2) مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.
- عوض، محمد حسن. (2002). قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، القاهرة.
- غربي، علي. (2001). عولمة الفقر، العدد (3) مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة.
- فيوض، تهاني. (2010). ظاهرة تأنيث الفقر، العدد (276)، مجلة البيان (د.ن).
- القرآن الكريم.
- المجلس القومي العربي. (2005). تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (1981-2004)، ط2، القاهرة.
- محرم إبراهيم، سعد الدين. (2012). تأنيث الفقر في ظل التنمية البشرية والواقع الاجتماعي الريفي، الحجم (3)، جامعة عين شمس.

- محمد حلمي، كامليا. (سبتمبر 2012). مفهوم مصطلح تمكين المرأة في المنشأة، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان دور المرأة في العمل الخيري، اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، نقلا يوم 2016/03/03 على الرابط : <http://Icwc.org/lagna/php?id=1038>
- مركز الأبحاث الواعدة والبحوث الاجتماعية. (2013). ودراسات المرأة، فقر القدرة لدى المرأة في المجتمع السعودي، الأبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية، (د.ن) الرياض. منظمة العمل الدولية. (2014).
- نصر آمنة. (2006/11/16-14). حقوق المرأة والرجل في ميزان الإسلام من خلال النوع الاجتماعي، مؤتمر: المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة، المنعقد بدار الضيافة، الجزء الثاني، جامعة عين شمس، مركز الدراسات المعرفية.
- هاني، خميس. (2008). ظاهرة تأنيث الفقر بين المحددات، وسبل المواجهة في الأسرة العربية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز الدراسات الاجتماعية، القاهرة.
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:
- Longwe, Sara. (1998). Education for women, Empowerment or scolling for women's subordination in gender and developement, Oxfan journal, volume 6 vo July.
- Sonoptimist International, of the American women and poverty, (2015).